تدريب موظفي شركة سمسا على

قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة

smsaexpress.com

تدريب موظفي شركة سمسا على قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة

لماذا علينا الاهتمام بمكافحة الفساد؟

أسباب أخلاقية (علينا أن نفعل الصواب)

أسباب عملية:

مسئوليات جنائية و مدنية

مسئوليات تعاقدية

أسباب تتعلق بالعمل:

- الرشاوي تزيد من تكلفة القيام بالأعمال التجارية، الصناعية..الخ.... .
- شراء عقود غير قابلة للتنفيذ (لا حيلة للقانون فيها) .
- حث الموظفين على ابتكار قواعد و مماطلات جديدة.
- هدم ثقافة الامتثال للقوانين في شركتك.
- إلحاق الضرر بعلامة سمسا اكسبريس التجارية.
- الامتثال للقوانين مطلب للعملاء.

قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة

قانون مكافحة الفساد الأمريكي يتجاوز حدود الولايات المتحدة الأمريكية.

يحظر القيام بدفعات غير مشروعة للموظفين الأجانب بقصد الحصول على العمل أو الاحتفاظ به.

يتكون من شقين:

- أحكام مكافحة الرشوة.
- أحكام المحاسبة (الضوابط الداخلية و حفظ السجلات).

تنطبق عليك هذه الأحكام لأنك ممثل لسمسا.

أحكام مكافحة الرشوة

يُعَرِّف قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة الرشوة عموما لتشمل:

الشخص "الذي ينطبق عليه القانون"الذي يقوم بدفع مبالغ مالية أو أي شيء "ذي قيمة" أو وعرض أي منهما أو الوعد به أو التصريح بدفعه إلى أي موظف حكومة أجنبية أو مرشح حزب سياسي أو منظمة دولية عامة بشكل مباشر أو غير مباشر "للحصول أو الاحتفاظ به" أو أي فائدة غير مشروعة تتعلق بالعمل بنية الفساد

من هم الأشخاص الذين يشملهم هذا القانون؟

هذا القانون يشمل:

- المواطنون الأمريكيون، و الشركات الأمريكية حيثما وجدوا / وجدت.
- المواطنون غير الأمريكيين الذين توظفهم شركات أمريكية.
- المواطنون الأجانب، أو المؤسسات الأجنبية التي ترتبط بنشاطات في الولايات المتحدة.
- المتعهدون الذين يعملون نيابة عن شركات الولايات المتحدة، حتى لو لم تكن سمسا اكسبريس على علمٍ بذلك.

ما هي أنواع الدفعات المالية التي تنتهك القانون؟

- القيام بدفع مبلغ مالي أو عرضه أو الوعد به.
- أي مصلحة يحصل عليها المستلم :

- نقد، تعويض لقاء ما تكبد المستلم من نفقات، ضيافة بإسراف، سفر، سكن، توفير وسائل التنقل، وجبات، ترفيه، هدايا، قروض، خدمات، إجازات، أو أي منافع أخرى بما في ذلك العرض بالتوظيف مستقبلاً.

- أياً كان المبلغ، حتى لو كان صغيراً.
- أي مبلغ يُدفع بقصد الفساد يُعتبر انتهاكاً للقانون.
- حتى لو لم يتم دفع المبلغ مباشرة للموظف الأجنبي :

- المنح الدراسية لأفراد الأسرة تصب بطريقة غير مباشرة في مصلحة الموظف

- التبرع لمؤسسات خيرية محددة يمكن أن يكون انتهاكاً للقانون.

من هو الموظف الأجنبي ؟

تعريف عام: الموظفون الأجانب بصرف النظر عن مناصبهم أو وظائفهم هم:

- الأشخاص الذين تم توظيفهم من قبل حكومات أجنبية.
- المرشحون و الأحزاب السياسية.

- موظفو الشركات التي تمتلكها أو تتحكم بها الدولة.
- المنظمات الدولية العامة (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي).
- الشركات الخاصة المملوكة كليا أو جزئيا لموظف أجنبي أو تلك التي للأجنبي مصلحة فيها.
- الأشخاص العاديون (لا يشغلون مناصب رسمية) الذين يتصرفون بصفة رسمية: المستشارون الرسميون، الخبراء، الخ... .

تـــذكّر: الهدايا للأشخاص العاديين بطلب من الموظفين ممنوعة.

الحصول على عمل أو الاحتفاظ به

يُمنع دفع مبالغ مالية للتحصّل على عمل أو الإحتفاظ به بأي من الطرق التالية:

- التأثير على عمل أو قرار أي موظف ...

- بما في ذلك أن يقوم الموظف بعمل أو يترك القيام به منتهكا بذلك مهام وظيفته

- ضمان أي منفعة غير مشروعة.

- ليس من الضروري أن يكون ذلك مرتبطا بفرصة عمل معينة.

- ليس من الضروري أن يكون العمل مع حكومة أجنبية.

هل يوجد «قصد سيء»؟

- الفائدة الممنوحة يجب أن تكون بغرض حث الموظف على استغلال أو سوء استعمال منصبه / منصبها أو سلطته / سلطتها من أجل القيام بعمل أو عدم القيام به.
- من المسَلم به عموما أن «الشيء بالشيء».

- دفع مبالغ مالية أو تقديم هدايا مع توقعات معقولة بالحصول على بعض الحظوة الرسمية في المقابل.

- ليس من الضروري أن يتم تنفيذ عملية «الشيء بالشيء» - أي الدفع و الحصول على المقابل.

- ليس من الضروري أن يكون الموظف قادراً على أن يقوم بما وعد به .

- الحكومة لا تحتاج أن تقرر أن المُدعى عليه كان يدرك أن تصرفه / تصرفها ينتهك قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة.

الاستثناءات و الدفاع الإيجابي

الاستثناء: دفعات مالية للتسهيلات:

الدفعة للحصول على تسهيلات عبارة عن مبلغ صغير يُدفع للموظف لتسريع أو ضمان أداء عمل حكومي روتيني (عمل عادي يقوم به موظف حكومي) (واجب و ليس عملاً اختيارياً) على سبيل المثال: إجراءات تأشيرة، توفير حماية من الشرطة..... .

فقط إذا كان مسموح بها قانونياً (على الأغلب لا يُسمح بها قانونياً على الإطلاق).

يُصرح بها فقط بعد الحصول على موافقة سمسا اكسبريس المسبقة.

الدفاع الإيجابي (حدثت مخالفة لكن الدفاع عنها ممكن).

يمكن الدفاع الإيجابي :

إذا كان الدفع للموظف قانونياً و منصوصاً عليه كتابة في القانون الأجنبي (على الأرجح لا يوجد مثل هذا القانون على نحو مطلق).

إذا كانت النفقات المتعلقة بالعمل حقيقية، معقولة بدون غش أو خداع.

أحكام المحاسبة

أحكام حفظ السجلات:

- احتفظ بسجلات و دفاتر دقيقة و مضبوطة

- الدفعات من أجل الحصول على تسهيلات (إذا تمت الموافقة عليها) يجب وصفها بدقة و تفصيل

- الوجبات، الهدايا و النفقات الأخرى الخاصة بالموظفين يجب توثيقها كلها و بدقة.

- قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة لا يسمح بحالٍ من الأحوال بدفع مبالغ مالية لموظفي الحكومة:

- بدون تقييدها في السجلات الرسمية.

- من المالك الخاص.

- يجب أن تكون هناك ضوابط محاسبية داخلية جاهزة للاستخدام لضمان الامتثال للقانون .

- ضمّن اهتمامات قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة في المراجعات الاعتيادية للدفاتر و السجلات.

- المراجعات الداخلية الدورية المخططة للدول و الإدارات ذات المخاطر العالية.

التنفيذ و العقوبات

- تقوم كل من وزارة العدل و تداول و هيئة السوق المالية بتنفيذ العقوبات

- تشتمل العقوبات على:

- غرامات مدنية و جنائية.

- الحبس.

- زائدا الإجبار على التخلي عن جميع الأرباح ذات الصلة.

- المسؤولية عن الرشوة بموجب القوانين المحلية.

- تبعات إضافية :

- إلحاق الضرر بسمعة سمسا اكسبريس و علامتها التجارية.

- يجعلها غير مؤهلة لرخص الاستيراد و العقود الحكومية.

- الدفعات غير المشروعة ليست معفاة من الضرائب كنفقات العمل بل خاضعة للضريبة.

اتجاهات جديدة في التنفيذ ظهرت مؤخراً

- زيادات قياسية في فعالية التنفيذ و العقوبات .
- اتفاقيات عدم المقاضاة أو تأجيلها.
- زيادة في استخدام مراقبي الامتثال لقانون المستقلين.
- زيادة الكشف الطوعي.

قضايا حديثة في مكافحة الرشوة

- سيمنس – ١,٦ مليار دولار أمريكي غرامات و جزاءات للولايات المتحدة و المانيا.
- نوفو نورديسك - ١٨مليون دولار أمريكي غرامات و جزاءات.
- هاليبيرتون -٥٧٩ مليون دولار أمريكي جزاءات مدنية و جنائية.

(تهم جنائية إضافية)

منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية – إتفاقية مكافحة الرشوة

- «عـولمة» قانون الولايات المتحدة الذي:

- يجعـل مـن عـرض الرشـوة أو الوعـد بهـا أو منحهـا لموظـف عـام أجنبـي للحصـول علـى أو الاحتفـاظ بصفقـة عمـل دوليـة, جريمـة يعاقـب عليهـا.

- صادقـت عليهـا ٣٠ دولـة عضـو فـي منظمـة التعـاون الاقتصـادي و التنميـة و ٨ دول أخـرى لا تتمتـع بعضويـة المنظمـة.

- جميع الدول التي صادقت على الاتفاقية سنّت بعض القوانين الخاصة بمكافحة الرشوة على أساس هذه الاتفاقية.

Ratification of OECD Convention

التصديق على اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية

- مشاركة المنتدى الإقتصادي العالمي في مبادرة مكافحة الفساد.

smsaexpress.com